

## الأوضاع الإدارية والخدمية في قضاء زاخو من خلال الوثائق الملكية العراقية (1952-1935) دراسة تاريخية

علي عبيد شكري \*

قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة عقرة للعلوم التطبيقية، اقليم كردستان العراق.

تاريخ الاستلام: 2025/03 تاريخ القبول: 2025/08 تاريخ النشر: 2026/03 <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2026.14.1.1592>

### الخلاصة :

يعد قضاء زاخو (لتابع لمحافظة دهوك حالياً) من الاقضية المهمة ليس لكردستان الجنوبية فحسب بل على العراق والمنطقة ايضاً لأنه يحتل موقع جيوسراتيجي هام يمثل بوابة المنطقة التجارية ، فهو يقع بين العراق وتركيا وسوريا ، وكان في حقبة الدراسة تابعة للواء الموصل تعد اهمية الدراسة انها تتطرق على حقبة مهمة من تاريخ المدينة عبر تقارير تتحدث عن اوضاع القضاء الادارية والخدمية من خلال ما دونه المفتشين الاداريين اثناء زيارة القضاء والاطلاع على اوضاعها ، فتم تدوين الموظفين العاملين في السلك الاداري والخدمي في القضاء مثل القائمقامية والبلدية والكوادر الصحية والأبنية الحكومية مبيين حاجة القضاء إلى موظفين وابنية حديثة وأثاث للمؤسسات الحكومية ، كذلك أشارت تلك التقارير على اهمية توسيع الخدمات الصحية وتوفير المياه الصالحة للشرب كون المياه الملوثة كان سبباً في انتشار الامراض ، وأشارت إلى إنارة القضاء التي كانت بحاجة إلى مشاريع حيوية وتوفير الطاقة الكهربائية واهمية اصلاح طرق النقل والمواصلات والخدمات الأخرى العاملة في القضاء.

الكلمات الدالة: قضاء زاخو ، البلدية ، الادارة ، الخدمات ، الشرطة ، الصحة.

### المقدمة

ايضاً إلى البرق والبريد ومدى حاجة القضاء إلى هذه الخدمات المهمة .

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الوثائق الملكية العراقية ، والتي كانت عبارة عن تقارير للمفتشين الإداريين الذين زاروا القضاء واطلعوا على أحوالها بصورة عامة ، لغرض إرسال تلك التقرير المدونة عن المدينة والنواحي التابعة لها إلى الجهات المعنية للوقوف على سير أمور القضاء الإدارية والخدمية . الى جانب هذه الوثائق والتقارير اعتمد الباحث على بعض المصادر الأخرى منها (الدليل الرسمي العراقي لسنة 1936 ) ، وكتاب (زاخو في عهد الملكي 1921-1958) للمؤلف (وصفية محمد شيخو السندي) ، وكتاب (زاخو الماضي والحاضر ) للمؤلف (سعيد الحاج صديق زاخوي) .

المبحث الاول – الوضع الإداري في قضاء زاخو :

كان قضاء زاخو في فترة الدراسة تابعة لواء الموصل(مايين سنة 1867-1868 اصبحت ضمن سنجد الموصل وكان قبل هذا التاريخ ضمن سنجد ماردين) (نزار أيوب كولي ، غسان وليد الجوادي ، مقدمة في تاريخ زاخو ، ص137)- ويعد من الاقضية المهمة لما يحتل موقعه الهام الواقع على الحدود العراقية التركية السورية ، وجاء ذكر تعداد سكان مركز قضاء زاخو في الوثائق الملكية العراقية لسنة 1935 بنحو (4994) نسمة ، منهم (2521) ذكور ، و(2473) اناث (د.ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، سنة 1935) ، وجاء في تقرير المفتش الإداري لسنة 1946 حول تعداد سكان القضاء البالغ نحو (36496) نسمة منهم (19271) ذكور ، و(17225) اناث ، ويذكر ان هذه الأرقام هي

تضمن أهمية البحث الموسوم بـ(الأوضاع الإدارية والخدمية في قضاء زاخو من خلال الوثائق الملكية العراقية (1952-1935) دراسة تاريخية ، أنها تتطرق على حقبة تاريخية مهمة لمدينة زاخو ونواحيها ، وهذه الدراسة تزود المكتبات بمعلومات قيمة ونادرة عن تاريخ المدينة ، وخصوصاً أن هذه الدراسة مزودة بتقارير المفتشين الإداريين الذين زاروا القضاء واطلعوا على شؤونها الإدارية والخدمية وأرسلوا ما تم تدوينه عبر تقارير إلى الجهات المعنية لغرض الاطلاع على أحوال المدينة ومعرفة أمورها العامة ، أما ما يخص هيكلية البحث فقد قسم إلى مبحثين الاول: تناول الأوضاع الإدارية للقضاء فقد تطرق إلى الموظفين العاملين في سلك الحكومة ، والدوائر والمؤسسات الإدارية الموجودة فيها مثل القائمقامية والبلدية والدوائر الأخرى كالنفوس والكمرك والطابو وغيرها ، بالإضافة إلى مخافر الشرطة وعدد عناصرها ، وتم ذكر عدد من أسماء الموظفين العاملين في سلك الإدارة أثناء حقبة الدراسة ، أما المبحث الثاني فقد تناول الأوضاع الخدمية في القضاء ، منها المؤسسات الصحية ، حيث تطرق إلى المستوصفات الموجودة في القضاء ، والكوادر العاملة في هذا المجال ، والأمراض المنتشرة في ذلك الوقت ، كما تناول هذا المبحث الخدمات الأخرى المهمة كالماء والكهرباء حيث بين هذا البحث مدى حاجة سكان المدينة للمياه الصالحة للشرب ومحطات الكهرباء ، أيضاً تناول البحث خدمات النقل والمواصلات في القضاء والنواحي والقرى التابعة لها ، مع بيان أهمية اصلاح وتعمير وتبليط الطرق ، وتتنطق

\* الباحث المسؤول.

ايضاً انه قد طالب إحدى الملفات للاطلاع عليها لكن لم يتمكن معاون كاتب التحرير من تقديم تلك المعاملة الا في مساء ذلك اليوم ، وهذا يدل ان تنظيم وتخزين المعاملات لم يكن بالمستوى المطلوب (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946).

وبقدر تعلق الامر بناحية الطلي ، فإن الذين شغلوا إدارة الناحية في فترة الدراسة هم كل من (شاكرك محمد) (1936)، رشيد عاكف الهرمزي (1937) ، عبد الحميد عبد الرحمن الاتروشني (1939) ، عبدالله عادل (1940) ، عبدالله صديق (1948) ، عبد المجيد عبد الهادي العمري (1951) . (سعيد الحاج صديق زاخوي ، زاخو الماضي والحاضر، ص102) ، وعند زيارة المفتش الإداري للناحية في سنة 1938 أشار أن المدعو (رشيد عاكف الهرمزي) مدير ناحية الطلي براتب قدره (15) دينار ، وجاء في الوثيقة الحكومية المؤرخة في 1938/12/28 حول ترفيع ونقل الموظفين أنه أوصت متصرفية لواء الموصل بترفيع مدير الناحية المذكور أعلاه كونه من الموظفين القدامى في التسلسل والدرجة ، أما بخصوص نقل موظفي القضاء ، أشار المتصرفية عن عدم وجود ضرورة لنقل (محمد صبري مصطفى الصوراني) كاتب ناحية السندي الى مركز قضاء زاخو لغرض التدريب على الأعمال الكتابية ، من جانب آخر جرى نقل (كامل يحيى) مدير ناحية السليفاني الى مديرية ناحية بروراي بالا (د. ك. و ، تفتيش زاخو ونواحيه، سنة 1938).

أما بالنسبة لناحية السليفاني ، فقد تولى إدارة الناحية كل من (كامل يحيى (1936) ، شوكت عثمان (1938-1939)، احمد رشيد (1940) ، اكرم عبد الحميد (1948)، عبد المجيد رشيد البروراي (1951) (سعيد الحاج صديق زاخوي، زاخو الماضي والحاضر، ص102) ، وأشار المفتش الإداري ان (كامل يحيى) قد عين منذ سنة 1933 مديراً لناحية السليفاني ، وكان قد عمل قائمقام بالوكالة في كل من قضائي السنجان والزيبار ، وهناك كاتب ناحية السليفاني وهو (عبد الحميد رؤوف) كان يعمل قبل نقله الى ناحية السليفاني في ناحية قره قوش . (د. ك. و ، العدد س/60، سنة 1938). أما في ناحية السندي ، شغل إدارة الناحية كل من (محمد صادق الجبوري (1935) ، صادق صالح (1936) ، شاكرك محمد عارف (1936) ، محمد امين (1939-1940) ، عبد المجيد رشيد البروراي (1947) (سعيد الحاج صديق زاخوي ، زاخو الماضي والحاضر، ص102) .

وفي عقد الأربعينيات من القرن العشرين ، ترأس بلدية زاخو (حاجي شمدين اغا) براتب قدره (18) دينار ، وكان له كاتب واحد ، اما اعضاء المجلس البلدي فهم كل من (الحاج خضر سعدالله - ورمضان الحاج احمد - ونمرود هرمز- وحاج عبدالرحمن حاج قاسم - ابراهيم شاول - وصالح شالوم) ، ولم يذكر الوثيقة تفاصيل اكثر عن هؤلاء ولا عن تاريخ استلامهم لهذا المنصب (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946).

فيما يخص وظيفة كاتب تحرير فقد طلبتة المفتش الإداري من الجهات المعنية إلى ضرورة من يتسلم هذه الوظيفة يجب ان يكون من خريجي الثانوية الذين سبقوا وقد عملوا في كتابة الناحية لانهم يجيدون اللغة ويمتلكون القدرة على الإدارة بصورة جيدة (د. ك. و ، وزارة الداخلية / ديوان ، العدد (25) ، سنة 1946) وفي زاخو موظف امين صندوق يدعى (عبدالله طورسون) ، ويبدو انه كان كبير السن ولم يكن قادراً على الإدارة بصورة

تقريبية وليست حقيقية (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد 2، سنة 1946) وهذا يدل على صعوبة الإحصاء بصورة دقيقة للقضاء مع نواحيها وقراها وهناك عدد من العشائر الرحالة يصعب احصائها كونها متنقلة ، وفي احصاء سنة 1947 كان عدد سكان مركز قضاء زاخو (4709) من الذكور ، و(4472) اناث ، أما ناحية السليفاني (3718) ذكور و(3952) اناث ، وفي ناحية السندي (2501) ذكور و(2415) اناث ، وناحية الكلي (2026) ذكور و(2012) اناث (احصاء السكان لسنة 1947 ، ج1، ص44-54) ، اما في سنة 1952 وحسب سجلات إحصاء النفوس كان يسكن القضاء (41191) منهم (29774) مسلمون و (10568) مسيحيون ، و(849) يزيديون (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (4) سنة 1952). اما التكوين العشائري فهناك ثلاث عشائر رئيسية تسكن القضاء وهي (السليفانية ، والطلي ، والسندي) وكل منها مختصة بناحية من نواحي القضاء .

فيما يتعلق بالمناصب الإدارية في القضاء ، فقد تولى العديد من الشخصيات منصب القائمقامية في القضاء خلال حقبة الدراسة وهم كل من عبد الحميد الدبوني (1931-1933) ، مكي الشربتي (عين قائمقاماً في زاخو مرتين في الثلاثينيات ) ، سالم نامق (1936) ، سعيد القزاز (1939-1940) ، مصطفى اليعقوبي (1941) ، شاكرك الهرمزي (1941-1942) ، ناجي علي الهرمزي (1943) ، صديق القادري (1944-1945) ، امين قيردار (1945-1946) ، لازارام ابراهيم (عين قائمقاماً في زاخو مرتين الاولى 1946 والثانية 1954) ، ناظم سعيد الوندائي (عين قائمقاماً في زاخو مرتين الاولى 1949-1954) ، وعبد القادر بابان (1952) . (وصفية محمد شيخو السندي ، زاخو في العهد الملكي 1921-1958، ص97-100) .

وعند زيارة المفتش الإداري إلى القضاء كان قائمقامها في ذلك الوقت هو (مكي بك الشربتي) عين لهذا المنصب بتاريخ 12 كانون الاول 1933 ، وهناك عدد من الموظفين الإداريين منهم كاتب تحرير (صبري افندي بن يوسف) (لم يتسن للباحث ذكر السنة كون الوثيقة ممزقة) ومعاون كاتب تحرير (نوري افندي بن احمد) كان يعمل في القضاء منذ تموز 1928 ، ومدير المال (محمد افندي بن نوري) وكاتب المفردات (قاسم افندي بن محمد) استلم الأخير منصبه بتاريخ 20 نيسان 1935 ، اما كاتب الصندوق كان (حمدي افندي يونس) وكان يوجد حاجبان فقط في النواحي الثلاثة (السليفاني الطلي والسندي) وهم كل (رؤوف بن الحاج عبد) و(حسين بن الحاج مصطفى) (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، سنة 1935).

وفي القضاء بلدية من الدرجة الثالثة \*يرأسها (حاج افندي بن محمد اغا) عين في هذا المنصب سنة 1934 براتب قدره (12) دينار ، وحاج افندي هو ابن عم حازم شمدين اغا من وجهاء قضاء زاخو ، وهناك موظف يعمل امين الصندوق وجاب ايضاً يدعى (سعيد افندي بلمهران) راتبه (8) دنائير ، (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، سنة 1935).

أما بخصوص تعامل الموظفين مع سكان القضاء ، فقد أشار تقرير المفتش الإداري إلى أن الموظفين يقومون بواجبهم الوظيفي كما ينبغي وان تعاملهم مع السكان لا بأس بها ، لكن في الوقت ذاته اشار المفتش انه طالب إحدى العرائض المسجلة قبل أيام لغرض الاطلاع على سير المعاملات الرسمية في القضاء فلم يكن في وسع كاتب التحرير ومعاونه من إيجاد المعاملة فزعموا أن المعاملة قد مزقت من قبل صاحبها ، ويشير المفتش

أن في هذه الدائرة خمس سجلات ممزقة وان المديرية العامة قد ارسلت الى الدائرة المذكورة خمس سجلات جديدة لنقل المعلومات من السجلات القديمة الى السجلات الجديدة لكن من الملاحظ ان هناك نقصاً في عدد الموظفين في الدائرة ودليل على ذلك ما جاء في تقرير أعلاه أن أعمال مأمور النفوس كثيرة لذا لم يتم نقل السجلات وبدوره طالب المفتش الإداري الجهات المعنية بالتنسيق على مأمور النفوس ليمت نقل تلك السجلات المذكورة (د.ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946) ، لكن لا نرى في التقرير ما يشير إلى ضرورة تعيين عدد من الموظفين الإداريين لحاجة القضاء ، ومن الجدير بالذكر أنه في بداية عقد الخمسين من القرن العشرين ، كان هناك كاتب يساعد مأمور نفوس في أعماله ، ويبدو أن حاجة القضاء ازدياد تعداد السكان قد أوجب الحكومة على تعيين موظف آخر في دائرة النفوس (د.ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (4) ، سنة 1952) .

كان في القضاء دائرة للكمرك يديرها مأمور كمرك يدعى (ناصر حسن) ومعه مأمور مركز شرطة الكمارك ولدى الأخير نحو (20) عنصراً من شرطة ، أما مخفر الخابور أيضاً له مأمور كمرك خاص ، وحسب ما ذكر في التقرير ونقلنا عن مأمور مركز الشرطة فأن هناك مشاحنات كانت تحدث بين شرطة الكمارك وشرطة الامن في المخافر الحدودية .

أما دائرة الطابو فكان يديرها مأمور استهلاك يدعى (خليل ابراهيم) وذكر المفتش الإداري انه عند ذهابه إليه كانت الدائرة مغلقة لان كاتبها ذهب الى مركز اللواء بمهمة خاصة ، وكان في قصبه زاخو (7) محلات للاستهلاك ، لكن مما يجدر ذكره عدم وجود صندوق (خزنة) في دائرة الطابو لإيداع الاموال فيها ، لذا كان الكاتب يضع الاموال التي تدفع للاستهلاك في جيبه وعند انتهاء الدوام يضع تلك الاموال عند احد التجار في الخان الذي يسكنه لعدم وجود خزنة في الدائرة (د.ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946).

كان في قضاء زاخو عدد من المخافر للشرطة موزعة على مركز القضاء والنواحي والقرى التابعة لها وفق الجدول التالي:

#### جدول رقم (1) (د.ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، 1935)

##### جدول عن اسماء المخافر وعدد عناصرها من المشاة والخيالة

ت	اسم المخفر	عدد المشاة	عدد الخيالة
1	مركز قضاء زاخو	26	13
2	مخفر درناف	0	6
3	مخفر شرانش (سندي)	9	0
4	مخفر بيرسفي (السندي)	0	7
5	مخفر ثمة خ (السندي)	5	0
6	مخفر دشتتة خ	5	0
7	مخفر سنات (السندي)	6	0
8	مخفر بهنونه سندي (السندي)	6	0
9	مخفر مارسيس (السندي)	6	0
10	مخفر هوريز (السندي)	6	0
11	مخفر ديمكا (ناحية الطلي)	7	0

جيدة ، لذا يلاحظ ان المفتش الاداري أشار في تقريره انه من الموظفين القدامى ويعجز عن مراقبة دائرته وموظفيه وقد طلب بإحدى العقوبات الانضباطية ليزيد من همته ، وكان يساعد امين صندوق موظف آخر هو كاتب صندوق ويدعى (جميل محمود) وأشار التقرير انه عين حديثاً لهذه الوظيفة . (د.ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946) .

وجاء في التقرير إلى ضرورة احداث مركز ناحية في قصبه زاخو وربط القرى المجاورة لهذه الناحية أو ربطها بالقضاء مباشرة ، كما هو الحال فيما يتعلق بالشرطة والنفوس ، فهناك حوالي (40) قرية مجاورة لمركز القضاء وهذه القرى بعيدة جداً عن النواحي المرتبطة بسكان هذه القرى ، وعند حدوث مراجعة إدارية يضطر سكان هذه القرى إلى قطع مسافات طويلة تبلغ (6) ساعات سيراً على البغال ليذهبوا إلى مديرية الناحية التي تحيلهم بدورها إلى القضاء ، لذا فأن استحداث مركز الناحية في القضاء سيسهل أمور الأهالي ويخفف عنهم مشقة الطرق البعيدة والبدائية في الوقت نفسه (د.ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946) .

أما إدارة ناحية الطلي في عقد الاربعينيات ، تدار من قبل المدعو (عبدالله صديق الملاح) وهو من سكان الموصل وخريج الثانوية ودار المعلمين نقل الى الادارة في 30 تشرين الاول 1944 و ، كان يعمل في ناحية النيرة وريكان قبله نقله إلى هذه الناحية ، وهناك موظف آخر يدعى (محمد يحيى) وظيفته كاتب الناحية براتب قدره (6) دنانير ، هو الآخر من سكان الموصل ومن خريجي المدارس الابتدائية وقد نقل لهذه الناحية في 10 نيسان 1946 وكان يحفظ الواردات في صندوق حديدي في غرفته وقد اطلع المفتش على السجلات اليومية فوجد في الصندوق مبلغ قدره (2) ديناران و(250) فلس وهو وارد لشهر تموز 1946 من رسم الاستهلاك ، ووجد كذلك طوابع مالية بقيمة دينار واحد ، ومما هو جدير بالذكر ، أن الناحية تفتقر إلى وجود دائرة للبلدية ، (د.ك. و ، وزارة الداخلية / ديوان ، العدد (25) ، سنة 1946)

و يوجد في قضاء زاخو دائرة للنفوس يشغل فيها مأمور نفوس ، وقد ذكر المفتش الاداري في تقريره المرفع الى الجهات المعنية

12	مخفر كشان (الطلاي)	7	0
13	مخفر نردور (الطلاي)	6	0
14	مخفر العاصي (السليفاني)	2	6
15	مخفر المضيق (السليفاني)	5	0
16	مخفر فيشخابور (السليفاني)	1	7
17	مخفر هيتيان (السليفاني)	0	5
18	مخفر باطوفة (الطلاي)	5	5
19	مخفر بهنونة الطلي	2	0
20	المجموع	104	49

القوة غير كافية ، اذ من الواجب أن يكون في كل مخفر على الاقل (12) عنصراً من الشرطة ، كما ان مركز الناحية بحاجة الى (12) عنصراً من الشرطة الخيالة ، وبدوره أشار المفتش الإداري إلى أن عدد افراد شرطة المخافر كافي ، اذا قام كل شرطي بواجبه كما ينبغي ، وأشار التقرير ايضاً إلى ضرورة ربط الهاتف في المخافر لتسهيل عملهم (د.ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946)

وفي الخمسينيات القرن العشرين ، كان في القضاء مدير شرطة يساعده هيئة من المفوضين والعرفاء والافراد بلغ عددهم (145) عنصراً ، ونتيجة لتدقيق مستلزمات القضاء من القوة على اساس حاجة كل مخفر ومركز ، ظهر ان العدد المطلوب لإدارة المؤسسات الموجودة في القضاء (165) باختلاف الأصناف والدرجات ، وعليه يكون العدد المطلوب اضافة (20) عنصر شرطة ، وجاء في تقرير المفتش الإداري إلى ضرورة النظر في زيادة العدد لتكون القوة كافية لاسيما ان المخافر الثانية لا يوجد فيها خطوط الهاتف او لاسلكي ، كما ان بعض المخافر لا يوجد فيها اكثر من (5) افراد في حين ان العناصر المطلوبة يجب أن لا تقل عن (7) افراد .

كان في القضاء دائرة للتجنيد مكونة من غرفتين يديرها ضابط برتبة الرئيس (دون ان تذكر التقارير اسمه) ويبدو ان هذه الدائرة كانت تبذل قصارى جهدها للحد من عدد المتخلفين عن الخدمة ، وبهذا الخصوص كان هناك تنسيق مع الشرطة والإدارة لذا نلاحظ ان عدد المتخلفين انخفض في سنة 1952 الى (989) شخصاً خلافاً لما كانت عليه سنة 1948 حيث كان عددهم (1500) شخص ، يدل ذلك على اهتمام القائماقية والشرطة في مساعدة ادارة التجنيد ، وبخصوص تهيئة المجندين للخدمة ، فقد تم فحص الاشخاص من مواليد سنة 1933 وكان عددهم (511) شخصاً ، وكانت الادارة المعنية تهيب لإرسال (272) منهم الى الخدمة ، وأشار المفتش الإداري إلى أن هذا العدد لا بأس به بالنسبة إلى الأعداد التي لاحظها في مراكز الاقضية الأخرى (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (4) ، سنة 1952)

كان وعورة المنطقة الجبلية وقلة مخافر الشرطة الموجودة على الحدود العراقية – التركية قد ساعدت على حدوث مخالفات ، لذا أشار المفتش الإداري إلى أن مأمور مركز السندي قد أخبره ان مخافر الشرطة لا تستطيع السيطرة على الحدود وذكر في تقريره المرفع الى الجهات المعنية إلى ضرورة تخصيص قوة من الأفراد الأشداء الأقوياء المعروفين ببسالتهم ومعرفتهم بالطرق الجبلية وتزويدهم بالأسلحة (الرشاشات) لكي يتمكنوا من مطاردة المخالفين للقوانين ، وهؤلاء المخالفون كانوا يسرقون

ويلاحظ من خلال تقارير المفتش الإداري ان ملاك عناصر الشرطة هو (130) من المشاة و(49) من الخيالة ليكون المجموع (179) عنصر ، وكما أن عدد الملحقين بوظيفتهم هو (104) من المشاة ، مما يعني وجود نقص في عدد المشاة نحو (26) عنصراً ، لذا أشار التقرير إلى ضرورة إكمال هذا العدد ، كون موقع القضاء مهم ، وحاجة المنطقة ملحة إلى هذه القوات (د.ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، سنة 1935)

وجد الباحث من خلال تتبع التقارير ان عدد عناصر الشرطة اخذ يزداد في سنة 1938 مقارنة بما كان عليه في سنة 1935 فعلى سبيل المثال ، أصبح عدد قوات الشرطة في ناحية الطلي (6) عناصر من المشاة و(6) من الخيالة ، بينما في مخفر ديمكة كان هناك (8) مشاة مع امر المخفر نائب عريف ، وفي مخفر كشان (8) عناصر من المشاة مع امر مخفر عريف ، أما مخفر نردور كان هناك (9) عناصر من المشاة مع امر المخفر عريف ، وكانت هذه القوة تحت رئاسة مفوض من الدرجة الخامسة يدعى(حسن ) (لم يتسنى لنا معرفة الاسم كاملاً كون الوثيقة ممزقة ) (د.ك. و ، تفتيش مركز قضاء زاخو ، العدد س/62 ، سنة 1938).

أصبح عدد المشاة في مركز الناحية ناحية السليفاني ، (4) عناصر ، والخيالة (8) عناصر وهم تحت إمرة مفوض من الدرجة السادسة ، أما مخفر المضيق ، فكان يتكون من (8) عنصر من المشاة فقط ، دون اي عنصر من الخيالة ، وهم تحت إمرة نائب عريف ، لكن مما هو ملحوظ ، هو أن هذه القوة لم تكن كافية لهذه الناحية، وهذا ما اشار اليه التقرير ، لذا تم طلب زيادة العدد ب(4) عناصر أخرى ، من جانب آخر ، أكد على ضرورة تعيين (6) عناصر للمخفر الكائن في قرية بعلوجة (الواقع على ساحل دجلة من الجانب الايسر) ، و يبدو ان هذا المخفر قد أنشئ حديثاً انذاك وكانت تكلفه انشائه (70) دينار ، ولم يكن يشغل في ذلك الوقت ، لذا طلب المفتش الإداري من الجهات المعنية تجهيز العدد المذكور من افراد الشرطة للافادة منه (د. ك. و ، وزارة الداخلية / ديوان ، العدد س/60، سنة 1938).

وفي عقد الاربعينيات كان يوجد (22) عنصراً من الشرطة في ناحية الطلي ، يرأسهم مفوض يدعى (يونس صالح) من الدرجة الرابعة براتب قدره (10) دنائير ، يشار إلى أن الأخير نقل الى ناحية الطلي في 1 كانون الاول 1945 ، وكان عناصر الشرطة موزعين على المخافر كما يلي في مركز الناحية (5) عناصر من خيالة و(5) من المشاة ، وفي مخر ديمكة (7) عناصر من المشاة و(7) عناصر مشاة في مخفر كشان ، وفي مخفر نردور (7) عناصر من المشاة ايضاً ، وأشار المفوض إلى أن

(د. ك. و، تفتيش مركز قضاء زاخو 28/م/ل/14/ العدد (4) ، سنة 1952) ، وأشار التقرير من جانب آخر أن المفتش الاداري طالب بضرورة تشييد مخفر المضيق مجدداً لان المخفر على ما يبدو كان صغيراً ( د. ك. و ، وزارة الداخلية /ديوان ، العدد س/60، سنة 1938).

اما ما يتعلق بمكان توقيف السجناء ، والذي كان عبارة عن غرفة داخل مبنى دائرة الشرطة كان ارتفاعها يزيد على (20) عشرين قدماً عن سطح الأرض ، وفي أعلاها منافذ لكن أغلب هذه المنافذ كانت مغلقة مما جعل الغرفة مظلمة ، وجاء في التقرير ان في الغرفة (17) شخصاً (10) منهم موقوفين و(7) محكومون ، وأشار المفتش الإداري إلى ان هناك متسعاً في دائرة الشرطة لتفريق الموقوفين ، وإعداد غرفة خاصة لهم ، كما انه من الواجب فتح النوافذ بالكامل ليدخلها النور والضوء ، وأشار أن الموقوفين لم يستطيعوا ان يشكوا من سوء التغذية أو المعاملة ( د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946).

ذكر المفتش الاداري أن في سنة 1952 وجد (16) شخصاً في مكان التوقيف، وكان هناك ثلاث نساء من الموقوفات لدى مختار احدى المحلات ، ولدى الرجوع الى قائمة هؤلاء الموقوفين وتاريخ توقيف كل منهم وجد ان بعضهم يعود توقيفه الى شهر اب والبعض الاخر الى شهر ايلول من سنة 1951 ، وأشار المفتش في تقريره إلى انه استفسر من معاون الشرطة عن اسباب بقاء هؤلاء في زاخو طوال هذه المدة ، لان المحكمة الكبرى في زاخو قررت ان تنتظر في قضاياهم ولهذا اصبح من الضروري بقاؤهم في زاخو بدلاً من إرسالهم الى الموصل كما هي العادة المتبعة ، وكان هناك شخص اجنبي موقوف منذ 26 اب 1951 وقد تمت الموافقة مؤخراً على إرساله إلى سجن الموصل ، وجاء في تقرير المفتش الاداري ان غرفة معاون الشرطة تحتاج الى بعض الاصلاحات لاسيما طلاء جدرانها وتبديل بعض الاثاث القديم وتجهيز الأفرشة الأرضية ( الكبار) المطلوب لبعض الغرف التي لاتزال بدون كمبار وبالنظر إلى أهمية الانتباه إلى هذه النواحي التنظيمية ، فإنه من الضرورة المصادقة على صرف المبلغ المطلوب بأسرع وقت ، لشراء الفرش (الكبار) قبل انتهاء موسم الشتاء ، أما هندام الشرطة فهو حسن وكذلك مظهرهم مما يدعو الى تقدير معاون الشرطة لاهتمامه بهذه الناحية من النظام ، في حين ان قرطاسية الشرطة والاستمارات قد تأخر تجهيزها خاصة تلك التي يتطلب تنظيم جداول في فترات معينة وفي حال عدم وجود هذه الاستثمارات فان تقديم الجداول والاحصائيات يتأخر لان معاوني الشرطة يضطرون إلى تنظيمها يدوياً (د. ك. و، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (4) ، سنة 1952).

وفي ناحية السليفاني ، هناك بناية حكومية ، ودار مدير الناحية ، وجاء في التقرير التأكيد على ضرورة انشاء دارين احدهما لكاتب الناحية والآخر لمأمور المركز ، وذلك لعدم وجود دور تؤمن راحتيهما ، حيث إن تكلفة كل منهما لا تتجاوز (200) دينار (د. ك. و، تفتيش قضاء زاخو ، العدد س/60، 1938) ، اما في ناحية الطلي كانت الإدارة والشرطة تشغلان بناية من اللبن (مصنوع من الطين والتبن) القديم غير صالح للسكن ، وقد ذكر التقرير ضرورة إنشاء دارين كسائر دور الحكومة في النواحي ، أما بناية مدير ناحية الطلي كان يتكون من اربع غرف لكنها هي الأخرى غير صالحة للسكن وهي من الطين وارضيتها من التراب ، وفي الشتاء يخصص لها مبلغ قدره (2) دينار لعامل

الأموال من الرعايا العراقيين ويأخذونها إلى تركيا ويسرقون الأموال من الرعايا الأتراك ويأتون بها إلى العراق ، وكان هؤلاء السراق من الطرفين (العراقيين والأتراك) وقد استفاد هؤلاء من عورة المنطقة وقلة عناصر الشرطة على الحدود بين الدولتين ( د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946)

فيما يتعلق بالمباني والدوائر الحكومية في قضاء زاخو ونواحيه ، ، جاء في التقرير على ضرورة إنشاء دار للقائمقام في زاخو ، وتشبيد مستشفى ودار للضيافة لان دار الضيافة كانت ملكيتها تعود للأهالي وتدفع بدل إيجارها (18) دينار سنوياً ، وانها لم تكن بالمستوى المطلوب من حيث الاثاث والسكن ، لذا نلاحظ أن التقرير أشار إلى انها لا تناسب أن تكون دار الضيافة نظراً لتردد الزائرين الاجانب اليها ، وكان تشييد هذا الدار من الامور الضرورية في قضاء زاخو ، اما ناحيتي ( الطلي والسندي) لم يوجد فيها سراي لذا أشار التقرير على ضرورة انشاء سراي في كلا الناحيتين (د. ك. و ، وزارة الداخلية /ديوان ، العدد س/61، سنة 1938) .

وفي عقد الاربعينيات من القرن العشرين ، كان في مركز القضاء زاخو سراي ودائرة شرطة و البريد وان أبنيتها بصورة عامة كانت جيدة ، مع انها تحتاج إلى بعض الاصلاحات الطفيفة ، في حين هناك دوائر حكومية تدفع بدل الإيجار منها دائرة الطابو والكمرك والاستهلاك (فكانت الاخيرة تشغل غرفة في خان يعود لـ(حازم شمدين اغا) والزراعة والمستوصف ، أما دار القائمقام وبناء دائرة البلدية فكان ضمن املاك البلدية ، وهناك غرفة معدة لدار الضيافة وفندق تحته خمس دكاكين ، وهناك دكاكين تحت بناية البلدية وساطئ مجاور الى جسر السعدون حصرا رسوم الارضية ، وعرصة ابنيتها حديثة لاتخاذها حديقة عامة وأشار المفتش الاداري ان كل هذه الأبنية والمرافق بحالة جيدة تستعملها الدائرة استغلالاً مناسباً ، وكان قد خصص ارض لإنشاء حديقة وكانت الأرض متروكة لعدم موافقة مدير البلدية على انشاء الحديقة ودار القائمقام ، ولم تذكر الوثيقة عن السبب ، ولكن لربما كانت البلدية لديها أعمال أخرى بتلك الارض ، ويبدو ان دار القائمقام كان يحتاج إلى ترميم ، وكان القائمقامون يطالبون بالتعميرات وتحسينات بصورة مستمرة ( د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946)

أما بناية السراي في قضاء زاخو ، كانت غير منسقة فقد شيدت أقسامها في أوقات مختلفة وبهذا أصبح التنظيم مفقوداً الأمر الذي يجعل من الضرورة تشييد بناية جديدة في مكان مناسب وعلى مساحة واسعة ، وتباع بناية السراي الحالية بعد هدم الاقسام التي تؤخذ لتوسيع الشوارع المحيطة بها (د. ك. و، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (4) ، سنة 1952)

وكان في زاخو املاك للأوقاف تدار من قبل مدير أوقاف الموصل وهي مهمة فقد تهدمت البناية الوحيدة في زاخو العائدة للأوقاف منذ سنوات طويلة ولم تعمر ، وكان سكان زاخو يشكون من عدم افادة القصبه من واردات الأوقاف التي تم شرطها من قبل الواقفين لصرفها على المؤسسات الوقف العامة ( د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946) .

ان كافة مباني مخافر الشرطة أميرية ، عدا بعضها ، ومن بين المخافر الأميرية بنايتان شيدتا حديثاً في ذلك الوقت الأولى مخفر دورنخ والثانية مخفر المضيق ، وعلى هذا فأن المباني الحكومية عدا البناءين الحديثين بحاجة إلى تجديد لاسيما تلك الواقعة على الحدود لتأمين سكنى افراد الشرطة بصورة مريحة

سنة 1938 بانها تعود للحكومة ( د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد ت/110، سنة 1938 ) .

وفي مركز ناحية السليفاني ، تم انشاء مستوصف ، لكن لم يُرسل إليه المضمّد ، على الرغم من التواصل بين اللواء ومديرية الصحة العامة ، وأشار التقرير إلى كثرة السكان في ناحية السليفاني والقرى المجاورة لها ، لذا هناك حاجة ضرورية لإرسال المضمّد إليها ، وفي قرية هوريزك يوجد مستوصف جددت بنايته حديثاً ، ومن الملاحظ ان المضمّد الذي يعمل في هذا المستوصف هو من أهالي القرية ويعمل بلا أجور (مجاناً) ، وكان قد طالب المضمّد بتخصيص راتب له لكنه لم يتلق استجابة لطلبه ، وعليه ، أشار المفتش الإداري في تقريره إلى ضرورة تخصيص راتب له أسوة ببقية المضمّدين طالما أن الادوية تجهز من قبل مصلحة الصحة (د. ك. و ، تفتيش مركز ناحية السليفاني ، العدد س/60، سنة 1938 ) .

كانت الملاريا منتشرة في قضاء زاخو وفي النواحي والقرى التابعة لها في سنة 1940 وكان بالمقابل عدد الموظفين الصحيين قليلاً قياساً إلى كثرة الأمراض ولم يكن لديهم القدرة على استئصال الملاريا ، خاصة في منطقة السليفاني بالإضافة إلى فقدان الادوية ، لذا طلب المفتش الإداري الجهات المعنية بضرورة الاسراع بأرسال الموظفين الصحيين والادوية الى تلك المناطق (د.ك. و ، الحالة الصحية في منطقة زاخو ، سنة 1940)

وفي النصف الثاني من عقد الاربعين ، كان مستوصف قضاء زاخو يشغل بناية مأجورة ، يديرها طبيب لبناني الجنسية يدعى الدكتور (شريف حسن عماره) الذي نقل حديثاً إلى هذه الوظيفة ، وكان مع هذا الطبيب موظف صحي يعمل في الصيدلية ومضمّد يقوم بالتضميد ومضمّد آخر يقوم بالأعمال الكتابية ومعه معاون مفتش صحي ، الا انه عند زيارة المفتش الإداري لم يكن قد باشر عمله بعد ، وقد اطلع المفتش الإداري على فحوصات المراجعين اثناء زيارته للمستوصف بتاريخ 9 تموز 1946 فوجد (46) مراجعاً واغلبهم مصابون بمرض الملاريا ، ونظراً لقلّة الادوية المتاحة لعلاج هذا المرض في المستوصف ، لذا اوصى الجهات المعنية بضرورة إرسال الادوية اللازمة لهذا المستوصف (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946).

وفي ناحية الطلي ، هناك مستوصف يشغل بناية حكومية مكونة من (6) غرف ، يديرها موظف صحي يدعى (يوسف عبد) وهو من اهالي الموصل كان راتبه (8) دنانير ، وقد نقل إلى هذه الناحية ، ويعاونه عامل مهنته تنظيف المستوصف ، وبلغ عدد المراجعين لهذا المستوصف في 10 تموز 1946 (18) مريضاً ، وبقية الأيام يتراوح بين (10- 18) مريضاً واغلب الامراض الملاريا والتراخوما، كانت الادوية في هذا المستوصف كافية ومحفوظة بنظام في الدواليب والرفوف ( د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946).

وفي سنة 1948 تم تشيد مستشفى جديد في زاخو ويديره طبيب مع عدد من الموظفين ويشمل المستشفى عيادة محلل وطبيب جراح وكانت هذه الوظائف شاعرة انذاك ، وأشار التقرير إلى أن ان غرفة المشفى والردهات والأثاث والأفرشة كانت نظيفة ما يدل على العناية الطبية ، ويذكر المفتش الإداري خلال زيارته للمستشفى بتاريخ 11 كانون الاول 1951 انه شاهد ثلاثة مرضى في ردهة الرجال ويذكر ان الطقس كان بارداً ولم يتم تدفئة الردهة ، وعندما سأل المفتش الطبيب عن سبب ذلك

يقوم برفع الثلوج عنها ( د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946).

كانت بلدية زاخو تمتلك عقد الخمسينيات (6) دكاكين وداراً يسكنه القائمقام ، وكان مجموع بدلات الإيجار السنوي يبلغ (100) دينار ، وفي بناية البلدية مقر لجنة الماء والكهرباء ، وكان البلدية تستوفي بدل الإيجار عن القسم المشغول من قبل لجنة المذكورة ، من جانب آخر ، طالب المفتش الإداري بتأسيس حدائق عامة وخاصة على الشارع المؤدي إلى المستشفى وتشجير هذا الشارع ، كما اقترح بتنظيم القضاء وفق التخطيط العام للقضية وقدم المفتش اقتراحاً بفتح شارع يطل على النهر من جهة نادي الموظفين بحيث يحيط بالقضية إن أمكن وذلك عن طريق فتحة تدريجياً (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (4) ، سنة 1952 ) .

المبحث الثاني – الاوضاع الخدمية في القضاء :

لم يكن المستوى الخدمي بالشكل المطلوب في قضاء زاخو ونواحيها حيث كانت متردياً نوعاً ما ، ومن خلال تتبع تقارير المفتشية تبين ان هناك العديد من العوائق التي تقف وراء تردي المستوى الخدمي ، منها عدم تخصيص المبالغ اللازمة لتحسين المستوى الخدمي ، وقلة الموظفين والعاملين والكفاءات المتاحة ، كذلك تلعب الطبيعة الجغرافية دوراً في ذلك كون المنطقة جبلية وعرة .

1- المؤسسات الصحية :

من خلال تتبع الوثائق يلاحظ ان قضاء زاخو كان منذ عشرينيات القرن العشرين تعاني من انتشار الامراض وخاصة مرض الملاريا(د. ك. و ، تقرير اللواء الموصل لشهر حزيران 1927) ، وقد افتتح مستوصف زاخو الملكي منذ سنة 1921 ( وصفية محمد شيخو السندي ، زاخو في العهد الملكي 1921- 1958، ص233) في ثلاثينيات القرن العشرين كان في قسبة زاخو مستوصف انشئ حديثاً ، ويحتوي على ثلاث غرف لنوم المرضى ، ويديره طبيب يدعى (يوسف شنيه) ، ومضمّد يدعى (رشيد الدبوني) (لم يتسنى للباحث معرفة اسمه الثلاثي كون الوثيقة ممزقة) وهو يدير امور المستوصف ، بلغ عدد المرضى الذين تم علاجهم في هذا المستوصف في الشهر ايلول سنة 1935 حوالي (2652) مريضاً ، وفي بداية شهر تشرين الاول الى 21 من الشهر نفسه سنة 1935 بلغ عدد المرضى (1360) مريضاً بأمراض مختلفة كان اهمها الملاريا . ويذكر المفتش الإداري في تقريره ان الطبيب يوسف شنية كان يتردد بكثرة الى بغداد ، وكان البعض من اهالي ناحية الكلي يذهبون إلى الموصل لمراجعة الأطباء ، لعلمهم بعدم وجود الطبيب دوماً في قضاء زاخو ، من جانب آخر ، ذكر المفتش الإداري في تقريره انه بالإمكان تحويل هذا المستوصف إلى مستشفى وذلك بزيادة المستلزمات والأثاث مثل الأسرة والفرش وان يحتوي على ستة اسرة ، الا انه حتى ذلك الوقت لم تكتمل المستلزمات المطلوبة للمستشفى ، وعن نظافة المستوصف ، جاء في التقرير انه لا بأس بها وكانت أماكن الإقامة نظيفة ومما يجدر القول ، ان توسيع الخدمات الصحية في القضاء كان من الامور الضرورية وذلك بسبب انتشار الأمراض واهمها الملاريا ، لكن على ما يبدو كان القضاء يفتقر إلى المستلزمات الطبية بالإضافة إلى عدم تمكين الجهات المعنية من توفير كوادر صحية (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، سنة 1935). وجاء ذكر ملكية مستشفى زاخو في تقارير

من جهة أخرى ، كان هناك مشروع للمياه في قضاء زاخو في تلك الفترة وفي هذا السياق أشار المفتش الإداري إلى أن قائم مقام قضاء زاخو قد أخبره بأن بعض مستلزمات هذا المشروع مثل (الانابيب والملحقات الخاصة بالمشروع المياه) قد وصلت إلى زاخو ، ومن المتوقع أن يستفيد القضاء بشكل كبير من هذا المشروع حيث سيحصل على كميات كافية من المياه مع كل ما يتوقع من توسيع في استهلاك المياه لمدة 25 سنة وهو الأساس الذي بني عليه تأسيس هذا المشروع الجديد (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (4) ، سنة 1952).

اما بخصوص الكهرباء ، يبدو ومن خلال تتبع التقارير انه تم التطرق إلى المشروع لكن يشار ان بلدية القضاء لم تكن لديها القدرة المالية للقيام به ، لذا طالب (حازم بك شمدين اغا) بمحنة امتياز الكهرباء وتم الاتصال باللواء بهذا الخصوص ، لكن الوثيقة لم تزودنا بمعلومات اخرى متعلقة بذلك ، أما ما يخص إنارة القضاء فكانت يتم عن طريق المصابيح وعددها (80) مصباحاً ، وتم وضعها في الأزقة والشوارع ، لكنها لم تكن كافية إذ ان عدد الدور فيها قياساً بعدد المصابيح كثيرة ، فكان عدد الدور حوالي (1000) دار ناهيك عن الأسواق والشوارع الرئيسية ، بالإضافة إلى أن هذه المصابيح لا تضيء لأكثر من (5) أمتار (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، سنة 1935) .

وفي بداية الخمسينيات من القرن العشرين ، كان في قضاء زاخو طاقمان (محطتان) كهربائيتان الأولى بقوة (30) كيلو واط ، والثاني بقوة (20) كيلو واط ، وكان حالة كلتا المحطتين جيدة ، وقد وردت ادوات الاحتياطية لهذين الطاقمين ، لكن هذا المشروع لم يكن كافياً لتجهيز السكان بالكهرباء ، فضلاً عن تنوير الشوارع ، لذا كان مطلوباً آنذاك شراء طاقم لا تقل قوته عن (100) كيلو واط ، وعلى ما يبدو ان مكان وجود الطاقمين غير ملائم لذا فإن المفتش الإداري طالب بنقل المشروع من مكانه الحالي الى مكان آخر ، لكن العجز المالي حال دون ذلك ، كانت الحكومة العراقية قد اشترت (10) طواقم كبيرة للكهرباء في سنة 1949 ، لذا نلاحظ أن المفتش الإداري طالب بإعطاء إحدى هذه الطواقم العشرة لقضاء زاخو بسبب الحاجة الضرورية لها (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (4) ، سنة 1952).

اما ما يخص أجور وعدد المشتركين بالماء والكهرباء في قضاء زاخو فكان للبلدية دين قدره (20100) دينار على لجنة الماء والكهرباء ، وكان ما موجود من الاموال لدى اللجنة الماء والكهرباء (431) دينار و(654) فلس ، وكان اجور الكهرباء (1240) دينار ، واجور الماء (720) دينار ، والمتفرقة من الكهرباء (248) والمتفرقة من الماء (138) دينار ، وكان في ميزانية لجنة (100) دينار في مصرف الرافدين في بغداد ، وكان عدد المشتركين في الكهرباء والماء كالتالي الكهرباء (196) مشترك بالمقياس ، والماء (277) مشترك بالمقياس ، و(102) مشترك بالماء المقطوع ، ويشار المفتش الإداري انه عند مراجعة سجلات المشتركين وجد ان استيفاء أجور المشتركين لا تجرى في الأوقات المعينة وشهرياً ، وهناك بعض المشتركين الذين يدفعون كل شهرين أو أكثر دفعة واحدة بعد تراكم هذه الأجور عليهم ، مما يجعل من الصعب استيفاء الأجور بعد تراكمها دفعة واحدة ، في حين ان للجنة بحاجة إلى هذه الأموال (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (4) ، سنة 1952)

كان النقل والمواصلات داخل قضاء زاخو خلال عقد الثلاثين جيدة حسب ما اشار إليه التقرير ، بينما كانت الطرق الخارجية

، أخبره بأن موعد المعين لتشغيل التدفئة سيكون يوم 14 كانون الاول ، لكن بالمقابل أشار المفتش إلى أن هذا الموعد متأخر بالنسبة لقضاء زاخو وغيره من المناطق الجبلية حيث يجب ان يكون موعد تشغيل التدفئة على الأقل ابتداءً من اليوم الأول من كانون الاول من كل سنة ، أما ردهة النساء فلم يكن فيها احد ، ومع ذلك فإنها كانت جاهزة ونظيفة ، وكان عدد المراجعين للمستشفى في العيادة الخارجية لشهر تموز الماضي 1951 بلغ (3289) مريضاً وفي شهر شباط فكان (1828) ، اما في شهر تشرين الثاني نحو (3322) مريضاً ، وجاء في التقرير المفتش الإداري انه في شهر كانون الاول عادة ما يقل عدد المراجعين الى المستشفى ويهبط العدد الى مثل هذا الرقم ، وفيما يخص الادوية فإن الطبيب يشتكى من قلتها (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (4) ، سنة 1952).

وفي سنة 1950 تم تخصيص مبلغ قدره (1000) دينار لتشييد مستوصف في مركز ناحية الكلي ، ويبدو ان المستوصف الموجود في الناحية لم يكن كافياً مع ازدياد تعداد السكان في الناحية والقرى المجاورة ، ناهيك عن كثرة الامراض لذا استوجب انشاء مستوصف حديث يخدم الجانب الصحي في الناحية (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (4) ، سنة 1952).

2- الماء والكهرباء :

كان قضاء زاخو يفتقر إلى وجود المياه النظيفة للشرب على الرغم من وجود نهر الخابور ، لكن يبدو أنه لم يتم استخدام هذا النهر بشكل مناسب للاستفادة منه ، لذا نلاحظ انه خلال فصل الصيف كان يقطع مجرى الغربي لفرع الخابور ، مما ادى إلى ظهور مستنقعات وكان السكان يشربون المياه من تلك المستنقعات ، وهذا أدى الى إنتشار الأمراض بينهم ، لذلك أقدمت البلدية بتقديم طلب الى متصرفية لواء الموصل لتحديد مبلغ من المال لغرض مد انابيب من احدى الينابيع (التي كانت تبعد عن قبضة زاخو (2) كم) وانشاء احواض تحتوي على الحنفيات ليستفيد منها سكان زاخو مجاناً ، وفي حال زيادة المياه عن الحاجة يتم يوزيعها بالأنابيب على الدور والمشاركين (برسم يقدره المجلس البلدي) (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، سنة 1935).

وأشار المفتش الإداري في تقريره المرفع إلى الجهات المعنية انه شاهد حوض الماء الذي كان يحتوي على غطاء غير متين كما كانت الاوساخ تغمره ، ولم يكن الموظفون المسؤولون عن هذا الحوض يعلمون كيفية استخدام الكلور لتعقيم المياه ، لذ فإن المفتش الإداري طالب الطبيب بأن يريهم كيفية استخدام النسب والكلور للتعقيم ، وكان هناك لجنة إسالة المياه يديرها كاتب براتب قدره (6) دنانير.

اما في ناحية الكلي ، فقد وجد حوض يحتوي على مياه للشرب ، ولهذا الحوض جدران لحفظه من الاوساخ ، لكن جزء من هذا الجدران قد تهدم ، وليس هناك سقف على الجدران يحميها من الاوساخ ، لذا كانت وجهة الحوض مغطاة بالأوساخ والتعفن ، وكان المفتش الإداري قد طالب بالمصادقة على صرف مبلغ الذي تم طلبه لترميم جدران العين وتسقيفها في أسرع وقت ممكن (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946).

وفي بداية الخمسينيات قرر مجلس الاعمار حفر الآبار ، وكانت زاخو ضمن المناطق التي تحتاج إلى حفر الآبار فيها ، 3- طرق النقل والمواصلات :

زاخو غير مبلط ، وهذه المسافة ليست بالقليلة لان زاخو تبعد عن الموصل (114 كم (د.ك. و ، تفتيش مركز قضاء زاخو ، العدد س/60، سنة 1938). أما النقل بين زاخو والقرى المجاورة ، فكان يتم بواسطة الحيوانات ، وفي ناحيتي السندي والكلي ، فيتم النقل بواسطة السيارات ، رغم أن الطرق كانت ضيقة ومتعرجة حيث منحت وزارة الدفاع إذناً لتعديل هذه الطرق وجعلها صالحة للسيارات نظراً لقربها من الحدود التركية ، من جهة أخرى ، حدد المجلس البلدي أجور النقل بواسطة السيارات وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (2) أجور النقل في قضاء زاخو للسنة 1935-1936

ت	مكان النقل	الاجور ب(الدينار/ فلس)	ملاحظة
1	من زاخو إلى قرية شراش (مركز ناحية السندي )	1 دينار و(250) فلس	ذهاب واياب
2	من زاخو إلى قرية ملاعرب طريق باطوفة	(1) دينار و(050) فلس	ذهاب واياب
3	من زاخو إلى فيشخابور	(1) دينار و(100) فلس	ذهاب واياب
4	من زاخو إلى دورنخ	(500) فلس	ذهاب واياب
5	من زاخو إلى بيرسفي	(750) فلس	ذهاب واياب
6	من زاخو إلى قرية العاصي (مركز ناحية السليفاني	(750) فلس	ذهاب واياب

قد تم تخصيص مبلغ من المال لغرض إصلاح الطريق للسيارات لكن الأمطار قد أتلفت جزءاً صغيراً من الطريق ، كما ان زراع الرز واصحاب الاراضي يعيقون سير السيارات في الطريق بسبب فتح قنوات لمياههم وتركها بدون قناطر ، لذا جاء في التقرير إلى ضرورة تخصيص مبلغ قدره (100) دينار سنوياً لإصلاح الطريق بعد موسم الأمطار ، واذ ارادوا تعميده بصورة جيدة ومستدامة فإنه يجب تنظيم مجاري المياه التي تمر حوله كما يجب ايضاً إيفاد مهندس من قسم الأشغال لدراسة الموضوع ثم المباشرة فيه حالا ، اذ ليس في الاستطاعة تأمين سير الادارة كما ينبغي بدون طريق ( د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946).

ان الطريق من الموصل الى مركز الناحية (السليفاني) جيد ، حسب ما وصفه تقرير المفتش الإداري . كما ان النقل كان يجري بالحيوانات وبالسيارات الى مركز الناحية (د. ك. و ، تفتيش مركز ناحية السليفاني، العدد س/60، سنة 1938) ، اما الطريق الرئيسي بين سميل وقرية العاصي ، فكان بحاجة إلى الإصلاح وكان من الضروري القيام بذلك قبل حلول موسم الشتاء ، لذا طالب المفتش الإداري من مديرية الأشغال العامة بضرورة بإصلاح واكساء الطريق قبل حلول موسم الشتاء (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (4) ، سنة 1952).

وجاء في كتاب المرقم س / 699 والمؤرخ في 8 / 10 / 1951 حول تفتيش مركز قضاء زاخو الذي تم بتاريخ 14-15 / 12 / 1951 عن ذكر بعض المشاريع والتخصيصات المالية المتعلقة بالقضاء منها :

أ- اصلاح طريق زاخو -دورنخ : وقد خصص لهذا الطريق في ميزانية سنة 1950 مبلغ قدره (500) دينار و تم العمل به تحت اشراف لجنة برئاسة (حازم شمدين اغا) ، و اشار

بحاجة إلى الإصلاحات وكانت دائرة الأشغال العامة في ذلك الوقت تقوم بإصلاحها وتسويتها ، كان في القضاء ثلاث جسور ، وأن قسم منها يحتاج الى التعمير والإصلاح وكانت البلدية آنذاك تقوم بذلك.

أما النقل بين زاخو والموصل فكان يتم بواسطة السيارات (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، سنة 1935)، وأحياناً كانت هذه الطرق تنقطع وخاصة في فصل الشتاء ، وقد ورد في التقرير ان حوالي (30) كم من الطريق الرابط بين مركز لواء الموصل و

ان تعرفه أجور النقل المذكور أعلاه كان قد صدرت من المجلس البلدي وقد صادق عليها المجلس الاداري في القضاء لكن من الجدير بالذكر ان لواء الموصل لم يوافق على هذه الاسعار ، حيث قدر أجور النقل بين شراش وقصبة زاخو (253) فلس ، وذلك على اعتبار ان القضاء قد خُمن ما تستهلكه السيارة من وقود واستهلاك المطاط (التايرت) واجور عبور الجسور والذي كان يساوي ما مجموعه (523) فلماً ، بدون ان يدفع سائق السيارة شيئاً فأن القائم مقام يجري التفتيش والكشوفات بواسطة السيارات وفقاً لهذه التعرفة ولهذا فإنه يضع تكملة دفع الأجور لا أصحاب السيارات من جيبه ، ويتم النقل بواسطة الحيوانات ايضاً ، وان الحيوانات المقدرة لدى المجلس البلدي (100) فلس يومياً عدى علفه (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، سنة 1935).

وخلال النصف الثاني من العقد الاربعين أشار المفتش الاداري إلى أن الطريق الرئيسي بين الموصل وزاخو في حالة جيدة ، لكن الجسر القريب من مخفر مضيق كلي كان قد تعرض للهدم بسبب عوامل الطبيعة ، ولم يتم إعادة بنائه بعد ومن الضروري جدا إعادة بناء هذا الجسر لأنه يعتبر طريقاً حيوياً لناحيته (الطلبي والسندي ) وهي من الطرق العامة التي تتولى أمرها وزارة الأشغال والمواصلات ومن الضروري تخصيص مبلغ مناسب لهذا الغرض ، كما أشار المفتش الاداري إلى اهمية النقل والاهتمام به وتوصيل الطرق بين مراكز النواحي والقضاء لما لها من اهمية اقتصادية ولها تأثير على حياة الفلاحين ايضاً وذلك لنقل المحاصيل الزراعية إلى الأسواق (د. ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946).

وأشار المفتش الإداري إلى رحلته من قصبة زاخو إلى قرية باطوفة مركز ناحية كلي (تبعد عن زاخو حوالي 40 كم) بركوب الحيوانات واستغرقت الرحلة (6) ساعات ، من جانب اخر ، كان

حكومية. اما ما يتعلق بالهواتف ومن خلال تتبع التقارير كانت خطوط الهواتف في المؤسسات الادارية والخدمية قليلاً بصورة عامة ، فعلى سبيل المثال في منتصف عقد الاربعينيات من القرن العشرين طلب المفتش الإداري بضرورة ربط خط هاتف في مخافر ناحية الطلي (د.ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (2) ، سنة 1946)، الجدير بالذكر هنا ، انه كان يوجد خط هاتف في ناحية السليفاني سنة 1938 ، وكان الخط الوحيد وموجوداً في بناية الناحية (د.ك. و ، العدد س/60 ، سنة 1938).

الاستنتاجات :

بعد دراسة اوضاع قضاء زاخو الادارية والخدمية خلال فترة الدراسة توصل الباحث الى العديد من الاستنتاجات التالية:

1- يجد الباحث ومن خلال تتبع التقارير الحكومية ، أن هناك نقصاً في عدد الموظفين العاملين في المؤسسات الادارية والخدمية ، فعلى سبيل المثال ، وجد قلة في عدد الكوادر الطبية وعناصر الشرطة.

2- لم تكن الأبنية الحكومية بالمستوى المطلوب ، فالبعض منها قديم ويحتاج إلى ترميم ، والأخر ضيقة ولا يلبي الحاجة ، في حين ان بعض الأبنية كانت الحكومة تدفع بدل الإيجار عنها ، بالإضافة إلى ذلك فأن بعضها يفتقر إلى الأثاث الضرورية .

3- كان القضاء بحاجة إلى مشاريع المياه والكهرباء ، لذا يلاحظ ان بعض أحواض المياه ملوثة وتحتوي على أوساخ مما تسبب في انتشار الأمراض ، وكان هناك حاجة إلى طاقة كهربائية تلبي احتياجات القضاء .

4- لم تكن الميزانية المخصصة للأعمال الادارية والخدمية كافية ، فعلى سبيل المثال رصدت الحكومة العراقية في ميزانيتها مبالغ لغرض تحسين وتبليط الطرق ، لكن لم تكن هذه المبالغ كافية من جهة ، ومن جهة أخرى كانت إرسال المبالغ المحددة للمشاريع في القضاء تتأخر .

### قائمة المصادر

اولاً- الوثائق غير منشورة (وثائق البلاط الملكي) :

- 1- د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، تقرير اللواء الموصل لشهر حزيران 1927 ، رقم الملف 32050/6758 .
- 2- دار الكتب والوثائق البلاط الملكي (سنشير اليها لاحقاً بـ(د.ك. و . ب.م) ، وزارة الداخلية /ديوان ، تفتيش مركز قضاء زاخو 1935-1936 رقم التصنيف 32050 /8961 .
- 3- د.ك. و ، وزارة الداخلية / ديوان ، تفتيش زاخو ونواحيه ، 28 /12/ 1938 ، التصنيف 8441-32050 .
- 4- د.ك. و ، وزارة الداخلية ديوان – تفتيش مركز قضاء زاخو ، العدد س/62 ، 18-19 تشرين الاول 1938 ، التصنيف 32050/8441 .
- 5- د.ك. و ، وزارة الداخلية /ديوان ، تفتيش مركز قضاء زاخو ، العدد س / 60 ، 17-19 تشرين الاول 1938 ، التصنيف 32050/8441 .
- 6- د.ك. و ، وزارة الداخلية / ديوان ، العدد س / 60 ، 17 – 16 تشرين الاول 1938 .
- 7- د.ك. و ، وزارة الداخلية /ديوان ، العدد س/61 ، 17-18 تشرين الاول 1938 ، التصنيف 8441 /32050 .
- 8- د.ك. و ، وزارة الداخلية / ديوان ، سري – تفتيش قضاء زاخو ، العدد ت/ 110 ، 18 كانون الاول 1938 .
- 9- د.ك. و ، وزارة الداخلية شعبة التفتيش تقرير رقم (60) ، العدد س (60) ، تفتيش مركز ناحية السليفاني ، 17-19 تشرين الاول 1938، ص4.

المفتش الإداري في تقريره ، انه قد رأى الاعمال التي جرت فيها من تسوية ورصف الحصى وبعض الأعمال المخصص بها .

ب- إصلاح وتجفيف مستنقعات زاخو : فقد تم تحت إشراف للجنة المذكورة اعلاه في فقرة (أ) حيث صرف مبلغ قدره (500) دينار ، و قد خصص المبلغ في ميزانية سنة 1950 .

ت- تبليط طريق زاخو – شرانش : جرى هذا التبليط تحت إشراف للجنة المذكورة اعلاه(أ) وخصص له مبلغ قدره (1000) دينار لتوسيع وتسوية الطريق الجبلي الى شرانش ، وتم العمل به في سنة 1951 .

ث- تبليط كيلومتر واحد من طريق زاخو – فيشخابور : وقد خصص له مبلغ قدره (150) دينار ، لكن المفتش الإداري أشار إلى أن قائم مقام القضاء لم يتسلم المبلغ المذكور في حينها لياشر العمل بتبليط الطريق .

ج- تبليط طريق العاصي : خصص لهذا العمل مبلغ قدره (500) دينار ، لكن تأخر إرسال هذا المبلغ الى القائمماتية لمباشرة اعمالها .

ح- اصلاح طريق زاخو – ارمشت : ان المبلغ المخصص لهذا الطريق قدره (500) دينار ، وكان قد صرف المبلغ وكان العمل به تحت إشراف للجنة المذكورة في الفقرة (أ).

وكان قد خصص في ميزانية البلدية لسنة 1951 مبلغ قدره (300) دينار لتبليط مدخل قسبة زاخو ، لكن تم تأجيل التبليط الى السنة القادمة بسبب حالة الطقس والظروف الجوية ، من جهة أخرى تم تخصيص (5100) دينار لفتح شارع جديد في قسبة زاخو بعرض (15) متر. (د.ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (4) ، سنة 1952)

كما بادرت مديرية الأشغال العامة في شهر شباط 1952 إلى القيام بتحسين وتقوية الطريق الرابط بين سميل والعاصي ، لكن كان لعامل المناخ وسوء الأحوال الجوية تأثير في تأجيل العمل فيه الى وقت أخر تكون الظروف المناخية فيه ملائم للعمل (د.ك. و ، تفتيش مركز قضاء زاخو ، 28/ م / 14 ، سنة 1952).

من جانب أخر ، ومن خلال تتبع التقارير يلاحظ أن هناك تواصل بين متصرفية اللواء الموصل والمفتش الإداري حيث أكدت التقارير على ضرورة المباشرة بالأعمال التي تم تأجيلها سابقاً ، والاستفادة من المبالغ التي خصصت في الميزانية ، وكانت قد ذكرت تلك التقارير إلى ضرورة النظر في ميزانية سنة 1952 وتخصيص المبالغ اللازمة للأعمال ومنها اصلاح الطرق الفرعية مثل (طريق زاخو – فيشخابور ، وطريق زاخو – باطوفة ، وطريق زاخو شرانش- مارسيس وطريق شرانش سناط وطريق باطوفة –كشان) (د.ك. و ، تفتيش قضاء زاخو ، العدد (4) ، سنة 1952).

4-الخدمات الأخرى :

كان في قضاء زاخو عمال نظافة وهم تابعين لبلدية القضاء ، ومراقب واحد (د.ك. و ، تفتيش مركز قضاء زاخو ، سنة 1935) اثنان من وجاويش\* ، و (15) عامل نظافة (كناس) ، اما بالنسبة للحراسة فلم يكن يطبق قانون الحراسة في القضاء ، لكن أصحاب الدكاكين أخذوا على عاتقهم توفير رواتب الحراس من خلال جمع الأموال فيما بينهم ، وكان عددهم (3) حراس (1) (الوثيقة نفسه).

اما البرق والبريد ، فكان في قضاء زاخو دائرة للبريد يديرها مأمور بريد يدعى ( غامق عبد القادر) مع مأمور هاتف ومأموري خطوط وموزع واحد ، وكانت الدائرة تعمل في بناية

- 10- د.ك. و ، وزارة الداخلية / ديوان ،تفتيش مركز ناحية السليفاني ، العدد(60 ) ، 16-17 تشرين الاول 1938.
  - 11- د.ك. و ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، وزارة الداخلية / ديوان ، الحالة الصحية في منطقة زاخو ، 28 / 2 / 1940 ، التصنيف 32050/8754 .
  - 12- د.ك. و ، وزارة الداخلية / سري – تفتيش مركز قضاء زاخو ، رقم الكتاب (272) ، العدد(2) 1946/7/9 ، رقم التصنيف 32050/8983 ، ص8.
  - 13- د.ك. و ، وزارة الداخلية / ديوان – سري ، العدد (25) الرقم (272) ، 1946/7/9 ، رقم التصنيف 32050 /8983.
  - 14- د.ك. و ، وزارة الداخلية / ديوان – سري – تفتيش مركز قضاء زاخو ، 28 / م ل / 14 ، العدد(2597) 1952/2/11 ، رقم التصنيف 32050/8344 .
  - 15- د.ك. و ، وزارة الداخلية / ديوان ، سري ، تفتيش مركز قضاء زاخو ، العدد(4) ، كانون الثاني 1952 ، التصنيف 32050-8344.
  - 16- د.ك. و . وزارة الداخلية / ديوان ، تفتيش مركز قضاء زاخو 28 م ل / 14 ، العدد(4) كانون الثاني 1952 ، التصنيف 32050/8344 .
- ثانياً – الكتب الوثائقية :**
- 1- الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 ، موسوعة سنوية اجتماعية اقتصادية تجارية زراعية مصورة ، صاحب الامتياز : الياهو دنكور ، ، رئيس التحرير : محمود فهمي درويش ، مصرح به من وزارة الداخلية بكتابها المرقم (249) والمؤرخ 29 نيسان 1935، ص273.
- 2- المملكة العراقية ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، مديرية النفوس العامة ، احصاء السكان لسنة 1947، ج2،(بغداد-1954) ثالثاً- الكتب العربية :
    - 1- حسين مجيب المصري ، معجم الدولة العثمانية ، ط1، دار الثقافة للنشر ،(القاهرة ،2004) ، ص44.
    - 2- سعيد الحاج صديق زاخوي ، زاخو الماضي والحاضر ، مراجعة وتقديم : الدكتور غسان وليد الجوادي ، ط2 ، (دهوك-2009)
    - 3- نزار أيوب كولي ، غسان وليد الجوادي ، مقدمة في تاريخ زاخو خلال العهد العثماني 1515-1918 دراسة تاريخية وثائقية ، ط1، مركز زاخو للدراسات الكردية ، (زاخو -2019) ، ص137.
    - 4- وصفية محمد شيخو السندي ، زاخو في العهد الملكي 1921-1958، دراسة تاريخية في اوضاعها العامة ، ط1،(دهوك-2014) .
  - 3- التوضيحات :
    - \* صنف قانون البلديات الى اربع اصناف الصنف الاول : مايزيد وارداتها على (15) الف دينار ، الصنف الثاني : مايزيد وارداتها على (3750) دينار ، الصنف الثالث : مايزيد وارداتها السنوية على (750) دينار ، أما الصنف الرابع : مالايتجاوز وارداتها السنوية على (750) دينار . الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 ، ص273.
    - \* الجاويش تلفظ باللغة التركية "جاوش" وهي مشتقة من كلمة "سباوش" أي الشخص الذي فوق راسه ريشة ، والجاويش موظف في الدولة العثمانية كان يتولى عدة مهام للخدمة في الديوان .للمزيد ينظر :حسين مجيب المصري ، معجم الدولة العثمانية ، ط1، دار الثقافة للنشر ،(القاهرة ،2004) ، ص44.

## باردوخی کارگیری خزمهتگوزاری ل قهزا زاخو ل بهلگهنامهین پاشایهتی عیراقی (1935-1952) قهکولینهک میژوویی

### پۆخته:

ئهم توێژینهومیه باسی بارودوخی بهریومبردهن و خزمهتگوزاری قهزای زاخو دهکمهت هه ز سالا (1935 تا سالا 1952) ژلای بهریومبردهن و خزمهتگوزاری ، که پشتی بهستوو به بهلگه پاشایهتی له عیراق بهینی راپورتی پشکینهری بهریومبردهن لهویلایهت و قهزا ، و قهزا زاخو دهیته هژمارتن ئیک ژ قهزین گرن لسه ناستی عیراق ودهقهری ژ بهر جهی وی یا جیو سنراتیجی کود بیته ده رگا بازرگانی ل دهقهری و دگهقیته ل نیوان عیراق و سوریا و تورکیا . وئهم توێژینهومیه دا هاتیبه دابهشگرن لسه دوو تهوهری بهگم باسی باردوخی کاگیری قهزا زاخو ، وئامازه به قائمقام و قهرمانیهری زاخو کریه ههروه باسی ههندیگ له خانوو بهری حکومی دهکمهت ، و تهوهری دووی باسی خزمهتگوزاری و مک بنکهن تهندرستی وئو و کارهب وریک بان وگواستن .

پهقین سه دهکی: قهزا زاخو ، شارهوانی بهریومبردهن و خزمهتگوزاری ، پولیس ، تهندرستی.

## ADMINISTRATIVE AND SERVICE CONDITIONS IN ZAKHO DISTRICT THROUGH IRAQI ROYAL DOCUMENTS (1935-1952) A HISTORICAL STUDY

### ABSTRACT:

Zakho District (currently part of Dohuk Governorate) is considered one of the important districts not only for southern Kurdistan but also for Iraq and the region as well, as it occupies an important geostrategic location that represents the gateway to the commercial region. It is located between Iraq, Turkey and Syria, and during the study period it was part of Mosul Brigade. The importance of the study is that it addresses an important era in the city's history through reports that talk about the administrative and service conditions of the district through what was recorded by administrative inspectors during their visit to the district and their review of its conditions. The employees working in the administrative and service corps in the district, such as the district governor, municipality, health personnel and government buildings, were recorded, indicating the district's need for employees, modern buildings and furniture for government institutions. These reports also indicated the importance of expanding health services and providing potable water, as polluted water was a cause of the spread of diseases. They also indicated the lighting of the district, which needed vital projects and the provision of electrical energy, and the importance of repairing transportation and communication roads and other services operating in the district.

**KEYWORD:** Zakho District, Municipality, Administration, Services, Police, Health.